جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

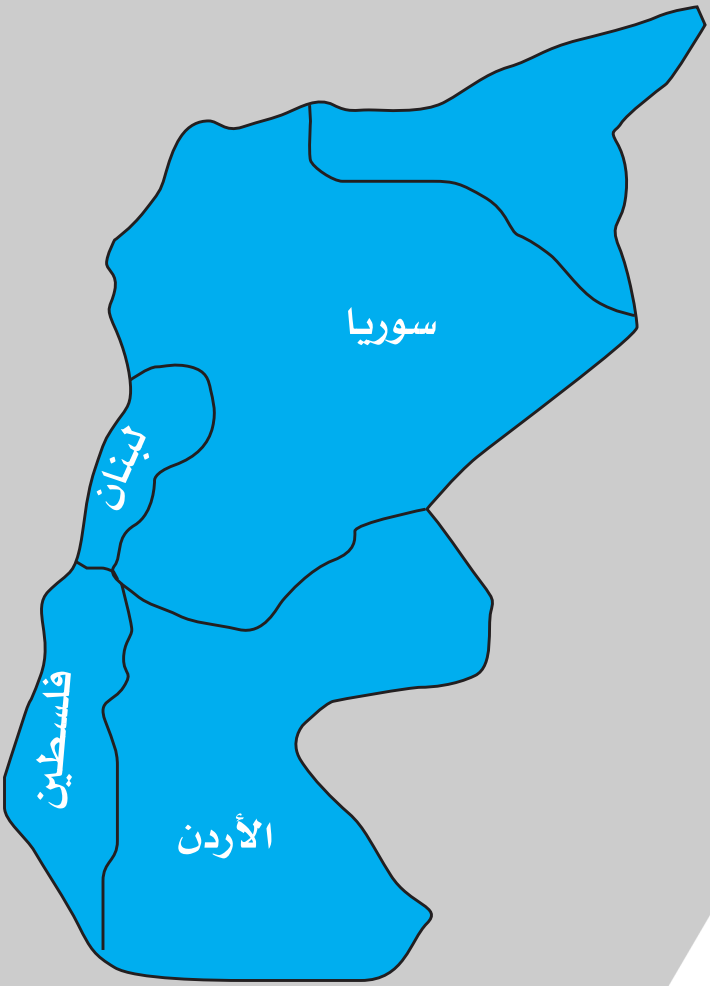

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثاني

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثاني

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

بلاد الشام

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

المقدمة

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمـد سالـم الراشـد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

لبنان..
في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية

د. عماد الحوت

نائب في مجلس النواب اللبناني

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

تمهيد:

يقـع لبنـان علـى الحوض الشـرقي للبحر المتوسـط، وهو جزء من منطقـة تقع على تقاطع بين ثلاث قارات هي قارات أوروبا وآسـيا وأفريقيا، مما يجعلها مركزاً مهماً للنقل التجاري في العالم، بما في ذلك نقل البترول والغاز الى أسـواق أوروبا. كما تشـكّل هذه المنطقة أيضـاً مجالاً حيوياً كمنطقة عازلة ضـد التهديدات النامية خصوصاً فيما يتعلّق بالهجـرة غير الشـرعية عبر المتوسـط باتجـاه أوروبا. ولقد زادت أهميـة هذه المنطقة الجيو-اسـتراتيجية بعد اكتشاف الاحتياطات الغازية فيها، والتي قدّرها معهد الدراسات الجيولوجي الأمريكي USGS بحوالي 345 ترليون قدم مكعّب[1].

ولقـد حفـل العام 2023 بمجموعة من التطورات والمتغيـرات التي تركت آثارها على الواقع اللبناني على المستوى السياسي، والاقتصادي – المعيشي، والأمني، والعدوان على غزة وحدود لبنان الجنوبية.

أولاً: الشغور في موقع رئاسة الجمهورية

يعيش لبنان منذ نشأته أزمة بنيوية أنتجت أزمة سياسية ومالية واقتصادية، وأزمة هوية ودور تترجمت في صـراعات مذهبية وطائفية؛ ولقد تمكّنت المنظومـة الطائفية – المالية الحاكمة والمتحكمة تاريخياً بإدارة البلاد من استنسـاخ نفسـها على مر السـنوات من خـلال قوانين انتخابية أفـرزت مجالس نيابية وحكومـات ائتلافيـة تعكس موازين القوى في المجلس النيابي، وهي إذا اتفقت تقاسـمت اقتصـاد البلد ونهبته، وإن اختلفت دمرته. انعكس هذا الوضع سلباً على واقع البلد الاقتصادي – المعيشي وعلى انتظام مؤسساته وقدرتها على الإنجاز حيث أعطيت الأولوية في أدائها لخدمة المنظومة الحاكمة ومصالحها.

(1) The U.S. Geological Survey. «Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province. Eastern Mediterranean.» World Petroleum Resources Project (March 2010).

ولقد دخل لبنان حالياً مرحلة اللاحلول، ولم تعد المنظومة الحاكمة التي نهبت البلد وأفلسته قادرة على أن تجدد لنفسها، وتعيد استنساخ التجارب والتسويات السابقة التي كانت تأتي نتاج لتسوية خارجية تنعكس تسوية داخلية، خاصةً وأن الخارج الاقليمي والدولي الذي رعى التسويات تاريخيًا منقسم ويعيش حالة صـراع في كل سـاحات العالم لتحسـين مواقع النفوذ. ولبنان كواحد من هذه الكيانات تحوّل إلى ساحات طائفية مذهبية متنافرة تذكّيها تدخلات خارجية متداخلة في أصل نظامه الطائفي والسياسي الذي تديره منظومة حاكمة تتألف من زعماء طوائف ورجال أعمال وأموال ومصارف وشركات احتكارية ووكلاء للخارج.

ولا تعتبر الانتخابات الرئاسـية في لبنان انتخابات بالمعنى الحقيقي للكلمة لأسـباب عديدة أهمها طبيعة المادة 49 من الدسـتور، التي تسـتوجب نصـاباً دائماً للجلسة 86 نائب من أصل 128 (الثلثين) وعـدد أصـوات للنجـاح 86 نائب فـي الدورة الأولـى و65 نائب في الـدورة الثانية، ممـا يجعل عملية الانتخابات تكاد تكون مستحيلة التحقق بسلاسة وبطريقة انتخابية وديمقراطية عادية في ظل الانقسام والتشـتت وتبعثر الكتل النيابية وصـعوبة تأمين النصـاب وأغلبية الفوز لأي من المرشـحين؛ مما ولّد استعصاءًا في انجاز الاستحقاق الرئاسي.

والخلاف في لبنان ليس على اسـم الرئيس بل على السياسـات، ومنها موضوع النازحين السوريين، الموقـف من العدو الصـهيوني، الموقف من اسـتخراج النفـط والغاز، الموقف من نظـام الدولة، ومن التوجهات العالمية والإقليمية وغيرها.

أ. مواقف الأطراف الداخلية

تعمل الأطراف السياسـية اللبنانية في هذا الإسـتحقاق، وفي غيره من الاستحقاقات، على الحفاظ على المكتسـبات التي تراكمت لديها على مر التسـويات السـابقة والحصـول على تطمينات للمرحلة المقبلة حتى توافق على تسوية لمنصب رئيس الجمهورية.

يرغب التيار الوطني الحر في ترشـيح رئيسـه جبران باسـيل ولكن نظراً لصعوبة وصول رئيس منه فـي دورتيـن متتاليتين، فهو ركّز جهده على الحصـول على تطمينات فيما يتعلـق بالعقوبات الأمريكية، والحصـول على مكاسـب في التعيينات الإدارية والقضـائية والأمنية. وهو يعمل على كسب الوقت على أمل تغيّر الظروف بحيث يصبح ترشيح جبران باسيل مقبولاً، كما يمارس معارضة وصول الوزير السابق سليمان فرنجية، منافسه على تبني حزب الله، وكذلك قائد الجيش، لرئاسة الجمهورية.

أما القوات اللبنانية، فهي تخوض الاستحقاق على خلفية خطر تراكم الشغور في المواقع المسيحية المارونيـة الرئيسـية في الدولة (رئاسـة الجمهوريـة، قيادة الجيش، حاكمية مصـرف لبنان، ورئاسـة المجلس الأعلى للقضاء)، وخلفية التنافس المسيحي – المسيحي، بالإضافة الى التوازن السياسي مع حزب الله.

من جهته، يسـعى فريق الثنائي الشـيعي الى تطمينات في موضـوع تحقيقات انفجار مرفأ بيروت، والحفاظ على مكتسـباته في إدارات الدولة وقرارها، والوصـول الى رئيس جمهورية يدعم المقاومة أو على الأقل لا يطالب بإلغائها أو تحجيمها.

بالمقابل، يركّز المكون السني اهتمامه على صلاحيات رئيس الحكومة وعدم افتئات الرئيس القادم عليها وتسـهيل عملها والتناغم بين رئيسـي الجمهورية والحكومة لإخراج لبنان من أزمته الراهنة، بينما يركّز الفريق الدرزي على البقاء والحفاظعلى التوازنات في ظل صراع الطوائف في لبنان.

عقد المجلس النيابي 12 جلسـة لانتخاب رئيس الجمهورية باءت جميعها بالفشـل في ظل إصـرار التحالـف الذي يضـم حـزب الله وحلفائه على مغادرة الجلسـة وإفقاد النصـاب عند الوصـول للدورة الثانيـة مـن الانتخاب، والتـي تحتاج الى 65 صـوت للنجاح، خوفاً من وصـول رئيـس للجمهورية غير مرشحها الوزير السابق سليمان فرنجية. ولكن الجلسة الأخيرة في 14 حزيران/يونيو كشفت عن عدم قـدرة الطرفين المتنافسـين، تقاطع القـوات اللبنانية والتيار الوطني الحـر والكتائب وعدد من النواب المسـتقلين، وتحالف الثنائي الشـيعي، على إيصال مرشحيهما حيث حصـل المرشح جهاد أزعور على 59 صـوتاً والمرشـح سليمان فرنجية على 51 صـوتاً بينما توزعت الأصوات الـ 18 الباقية على الخيار الثالث الذي بدأ يتقدّم بعد تلك الجلسة.

ب. مواقف الأطراف الخارجية:

هنـاك مجموعة أسـباب تدفع الخـارج الى الاهتمام بالانتخابات الرئاسـية في بلد صـغير الحجم كلبنـان، منهـا أمن الكيان الصـهيوني ووجـود المقاومة، وموضـوع الغاز والنفط كمصـدر طاقة للعالم خصوصاً لأوروبا، وموضوع النازحين السوريين في لبنان والخوف من هجرتهم الى أوروبا.

لهذه الأسـباب وغيرها، تتالت مبادرات اللجنة الخماسـية المؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسـا، السـعودية، قطر ومصـر، بوتيرة متفاوتة وفي بعض الأحيان متناقضـة، حيث سعت فرنسا في البداية الى تسـويق مبادرة تركّز على التوافق على سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية مقابل نواف سلام

رئيسـاً للحكومة، ولكن المبادرة لم تلق تجاوباً، وما لبثت فرنسـا أن تراجعت عن دعم ترشـيح سـليمان فرنجية وتم تعيين الوزير السابق جان ايف لودريان مبعوثاً للرئيس الفرنسي، حيث قام بمجموعة زيارات تشاورية. على المدى البعيد يبقى الحراك الفرنسي محكوم بمجموعة عوامل منها المصالح الاقتصادية فيمـا يتعلـق بمرفأ بيروت والنفط والغاز، ومنها الحفاظ على العلاقة الحسـنة مع حزب الله، بوصـفه اللاعب الأقوى في البلاد والمسهل أو المعرقل الأكبر للمصالح الاقتصادية المذكورة.

من جهتها حافظت المملكة العربية السعودية على موقفها من عدم التدخل المباشر في الاستحقاق الرئاسـي مكررةً دعوة اللبنانيين الى انتخاب رئيس قادر على التعامل مع الأزمة اللبنانية وعلى توسـيع علاقات لبنان الخارجية.

أما قطر، فاستمرت بلعب دورها التقليدي كوسيط في الأزمات حيث تستمر في محاولة إيجاد أرضية مشـتركة بين القوى السياسية اللبنانية للإتفاق على مرشح ثالث، وهي قدمت للمرشح سليمان فرنجية عرضاً بالانسحاب من السباق الرئاسي مقابل تأمين مصالحه الأمر الذي رفضه الوزير فرنجية.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أوراقاً كثيرة في لبنان، فهي وإن كانت تميل الى خيار قائد الجيش كونها اختبرت قدرته على الإدارة والتوازن في الأزمات، إلا أنها في ظل انشـغالها القريب بانتخاباتها الرئاسية فلن تمانع في تسوية على رئيس يحافظ على الستاتيكو الراهن.

اما روسيا وإيران فتكتفيان بمواكبة موقف حزب الله من الاستحقاق الرئاسي ولا يملكان أي مبادرة، نظراً لتركيزهما على الاستثمار في سوريا المرشحة لكي تكون ممراً للنفط والغاز الى تركيا ومن هناك الى أوروبا.

ت. الخلاف على صلاحيات حكومة تصريف الأعمال وعلى دور المجلس النيابي

لقد أدى الفراغ الرئاسـي الى بروز إشـكاليات على مسـتوى أداء باقي المؤسسـات الدسـتورية أي مجلس النواب ومجلس الوزراء. انقسـم الرأي بين النواب في تفسـير مواد الدستور بين من يرى أن دور المجلس النيابي في حالة الفراغ الرئاسـي ينحصـر فقط في جلسـات انتخاب رئيس الجمهورية دون القيام بأي أمر آخر، ومن يرى أن المجلس لا يستطيع الامتناع عن تأمين احتياجات البلاد من التشريع في ظل استعصاء الوضع السياسي وطول مدة الفراغ الرئاسي. ولقد حسم المجلس الدستوري الجدال حول هذه النقطة إذ أثبت، في إطار رده للطعن المتعلق بتمديد المجالس البلدية، حق المجلس النيابي في التشـريع. هذا النقاش تكرر ايضـاً بما يتعلق بصـلاحية الحكومة التي تحولت الى حكومة تصـريف

أعمـال فـي ظل الفراغ الرئاسـي، مـا بين من يرى أنه لا يحـق لها الاجتماع وأخذ القـرارات غير ذات الضرورة الماسة، وبين من يرى أن للحكومة أن تجتمع وتتخذ كل القرارات المطلوبة لتأمين انتظام عمل المؤسسات وتأمين حاجات المواطنين وهو ما مارسته الحكومة فعلاً خلال العام 2023.

ث. **السيناريوهات المحتملة للفراغ الرئاسي:**

- اسـتمرار الفراغ في رئاسـة الجمهورية في ظـل التوازنات الحالية لمجلس النواب التي لا تتيح حسـم أي من الفريقين التنافس لصـالحه بانتظار تطورات دولية – إقليمية، على غرار العدوان على غزة ونتائجه، وهو سيناريو مرجّح.
- تمكّن الثنائي الشيعي من الوصول الى تفاهم مع التيار الوطني الحر أو الحزب التقدمي الإشتراكي أو بعض النواب السنة مما سيرفع عدد الأصوات الداعمة لسليمان فرنجية الى 65 صوت، وهو سيناريو ليس مستحيلاً ولكنه ليس مرجحاً.
- توافـق الداعميـن لترشـيح جهاد أزعور على اسـم جديد يمكن أن يجمعوا خلفـه عدداً أكبر من الأصوات، ولكنه خيار يبقى قاصراً عن الوصول الى 86 نائب يؤمنون نصاب جلسة الانتخاب.
- الوصـول الى تسـوية شـاملة برعاية خارجية، وقد يكون هذا السـيناريو هو الأقرب في التحقق على ضوء مخرجات العدوان على غزة وما يمكن أن ينتج عنه من تسويات دولية وإقليمية تنعكس على لبنان، ومبادرة اللجنة الخماسـية التي تطرح ثلاثة أسـماء، نعمة افرام، قائد الجيش، اللواء البيسري.

ثانياً: الأزمة الاقتصادية – المعيشية

يعيشـ لبنان أزمة اقتصـادية ومعيشـية حادة مركّبـة الجذور تراكمت عواملها عبر السـنين نتيجة أداء سياسـي تحكمت به عائلات نافذة سـيطرت على نسبة كبرى من مصارفه وقطاعاته الاقتصادية ومارست فساداً وسوء إدارة مالية واقتصادية وارتفاع تدريجي لمعدلات الدين العام، وتراجع للنمو الاقتصادي. ومما سـاعد على تسـريع وتعميق الأزمة، القرار الأمريكي في تضييق الخناق الاقتصادي على لبنان تحت شعار محاصـرة النظام السـوري وحزب الله، وكذلك توقف منطق «الاستثناء» الذي كانت تمارسه الدول العربية لجهة تمويل مشاريع اقتصادية يديرها نظام نخرته حالات الهدر والفساد المغطى من القوى السياسية.

على مستوى المؤشـرات المعيشـية، أظهرت دراسـة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الـ FAO بالشـراكة مع برنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة اللبنانية[1] أن زهاء 2.26 مليون شـخص في لبنان أي 42 % من السكان، من بينهم 1.46 مليون لبناني و790 ألف لاجئ سوري، يواجهون انعدام الأمن الغذائي وسيصـنفون في المرحلة الثالثة (الأزمة)، كما من المتوقع أن يرتفع عدد الأشـخاص في المرحلة الرابعة (الطوارئ) الى 354.000 شخص.

كما أفاد «برنامج الغذاء العالمي» WFP التابع للأمم المتحدة في تقريره السـنوي الذي صـدر في أيار/مايو[2]، أن أعداد اللبنانيين الذين يحتاجون الى مساعدات الشبكات الاجتماعية المحلية تضاعف أربع مرات في سنة واحدة، مع استمرار منحى مؤشر مستويات الفقر بالارتفاع، وتخفيض تصنيف لبنان الى ذات فئة متوسـط أدنى. وشـكّلت المواد الغذائية والإيجارات والكهرباء والخدمات الصحية حوالي 72 % من متوسط ميزانية الأسر، وتراجعت فرص العمل مع ازدياد معدل البطالة الى 30 %.

ويظهـر تقرير خريـف 2023 للبنك الدولي حول لبنان[3] أنه كان متوقعـاً قبل الاعتداء على غزة أن يحقق الاقتصاد اللبناني – لأول مرة منذ عام 2018 – نمواً بنسبة 0.2 % في عام 2023 نتيجة موسم سياحي صيفي قوي، وتدفق كبير للتحويلات المالية، وزيادة دولرة الرواتب، بالإضافة إلى علاماتٍ على اسـتقرار (مؤقت) في نشـاط القطاع الخاص. وفي ظل العدوان على غزة وغياب الاستقرار الاقتصادي على النطاق الأوسع، من المتوقع أن يعود الاقتصاد اللبناني إلى حالة الركود في عام 2023.

ومن المتوقع أن يتسـارع معدل التضـخم – الذي فاق الـ100 % منذ عام 2021 – إلى 231.3 % في عام 2023، مدفوعًا بانخفاض سعر الصرف والدولرة السريعة للمعاملات الاقتصادية. علاوة على ذلك، تصـدّر لبنان قائمة البلدان الأكثر تأثراً بالتضـخم الإسمي لأسعار المواد الغذائية في الربع الأول من عام 2023 (بنسبة 350 % على أساس سنوي في أبريل/نيسان 2023)، مما أدى إلى تفاقم هشاشة الظروف المعيشـية للفئات الأشـد فقرًا والأكثر احتياجاً من السكان. ولا يزال الدين السيادي الذي بلغ 179.2 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 غير مستدام وسط انخفاضٍ حاد في قيمة العملة وانكماشٍ اقتصـادي، وفي ظل غياب إعادة هيكلة شـاملة للديون. ويتوقع البنـك الدولي أن الإنكماش الاقتصـادي، سـيبلغ بين 0.6 % و 0.9 %، وأن يكون الأثر الإجتماعي للأزمة مرتفعاً، مع تعرض مئات

(1) التصنيف المرحلي المتكامل – تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان – أيار/مايو 2023
(2)Global report on Food Crisis – FSIN and Global Network Against Food Crisis. 2023.
(3)https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/1c302eca-bd1e-4751-9ebd-d425169ed161/full

الوظائف في مجال السياحة لخطر الفقدان بالإضافة إلى إرتفاع عدد النازحين داخلياً.

من جهة أخرى، إستلم النائب الأول لحاكم مصرف لبنان وسيم منصوري في الأول من شهر آب/أغسطس مهام حاكمية مصرف لبنان بالإنابة ريثما يتم تعيين حاكم أصيل بديل عن رياض سلامة الذي غادر الحاكمية بعد 30 عاماً من تولي المنصب والذي يخضع إلى تحقيقات محلية أوروبية بشأن استحواذ مشبوه على أصول عقارية ومصرفية وإساءة استخدام أموال عامة.

وأعلن منصوري عند استلامه وقف التوقيع على أي صرف لتمويل الحكومة وأن لحل الوحيد لوقف اعتماد الدولة على المصرف المركزي يكمن بتحسين المالية العامة. ومنذ تولي منصور الحاكمية حتى نهاية العام 2023، يشهد سعر الصرف إستقراراً عند نحو 90،000 ليرة للدولار الواحد، وزيادة احتياطات مصرف لبنان للمرة الأولى منذ الأزمة بقيمة 418 مليون دولار خلال شهرٍ واحد من منتصف أيلول/سبتمبر الى منتصف تشرين أول/أكتوبر 2023. وتعود ابرز اسباب هذا الارتفاع إلى قيام مصرف لبنان بتقليص الكتلة النقدية من 93 الف مليار ليرة الى 53 الف مليار ليرة، ورفض المصرف اقراض الدولة.

ثالثاً: ملف النفط والغاز

لقد بدأ العام 2023 بموجة كبيرة من التفاؤل حول استخراج النفط والغاز من الحقول البحرية بعد انجاز اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان. ودخلت قطر الى تحالف التنقيب في شهر كانون الثاني/يناير بديلاً عن شركة نوفاتك الروسية بحصة بلغت 30 % مقابل 35 % لشركة توتال الفرنسية و 35 % لشركة ENI الإيطالية. وفي شهر آب/أغسطس، تم منح رخصة مسح جيولوجي ثلاثي الأبعاد للرقعة رقم 8 في المياه البحرية اللبنانية والتي من المتوقع أن تصدر نتائجها في منتصف العام 2024.

وفي شهر تشرين الثاني/أكتوبر 2023، خاب ظن اللبنانيين مجدداً مع إعلان شركة «توتال إينرجيز» الفرنسية بأنها لم تعثر على غاز في أحد الآبار التي نُقب عنها في البلوك رقم 9، معلنةً عن تفكيك الحفارة ونقلها إلى قبرص، وتاركةً سيلاً من التساؤلات حول حقيقة ما حصل وعن مصير قطاع البترول في لبنان، خاصةً وأن هذا الإعلان تزامن مع الاعتداء على قطاع غزة؛ علماً بأنه في علم التنقيب عن النفط والغاز فإن اكتشاف الغاز أو النفط ليس شرطاً أن يتحقق إبتداءً من أول بئر يتم حفره، وفي بعض

الأحيان يمكن أن يتم حفر 4 أو 5 آبار على مدى سنوات حتى يحصل الإكتشاف.

بعـد أيام من إعلان شـركة «توتـال إينرجيز « عن نتائج الحفر في المنقطـة رقم 9، تقدّم الائتلاف المكـوّن من «توتال إينرجيز» الفرنسـية، و«إيني» الإيطالية، وقطر للطاقة، في 31 تشـرين أول/اكتوبر 2023، وهـو اليـوم الأخيـر من موعد تقديم الطلبات للإشـتراك فـي دورة التراخيـص الثانية، بطلب اشتراك في دورة التراخيص الثانية للمزايدة على المنطقتين 8 و 10 في المياه البحرية اللبنانية.

رابعاً: أزمة النزوح السوري

لقد شـكل تدفق اللاجئين السـوريين الى لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011 عبءاً إضافياً على الاقتصـاد اللبناني، كما شـكّل مادةً نقاش بين اللبنانيين. فالمكوّن المسـيحي ينطلق من التجربة السـلبية أثناء الوصـاية السورية من جهة، ومن الخوف من اختلال توازن العامل الديمغرافي والطائفي؛ أما المكوّن الشـيعي فينطلق من تخوّف من شـعور الانتقام الذي قد يتولّد عند اللاجئ السـوري نتيجة مسار الأحداث في سوريا وكذلك من اختلال التوازن المذهبي؛ أما المكوّن السني فينطلق من التعاطف مع مظلومية الشعب السوري واحتضان اللاجئين.

تتحدث التقديرات في ظل غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة عن وجود مليون ونصف الى مليوني لاجئ سـوري أي ما يوازي حوالي 40 % من اللبنانيين المقيمين. الجزء الأكبر من هؤلاء اللاجئين هم لاجئون اقتصاديون وليسوا لاجئون أمنيون، بمعنى أنهم متواجدون في لبنان لاسباب تتعلق بالعمالة غير الشرعية والحصول على مصدر أموال وليس لأسباب أمنية، وهم يتنقلون بحرية وانتظام بين البلدين.

ولقـد أظهـرت الحكومات المتعاقبة سـوء إدارة لملـف النازحين، فامتنعت عـن تنظيم وجودهم في بداية النزوح نتيجة حسابات سياسية لبعض أطرافها، كما تصاعدت خلال 2023 إجراءات منع اندماج اللاجئين السـوريين في الحياة الاقتصـادية – الاجتماعية اللبنانية، سـواء عبر إجراءات من البلديات المحليـة، أو منـع دمجهم فـي التعليم مع الطـلاب اللبنانيين في المدارس، أو مـن خلال مجموعة من القوانين التي تناقش في مجلس النواب.

ولقد بذلت عدة محاولات للوصـول الى حل يعيد اللاجئين السـوريين الى بلادهم في ظل انخفاض التوتر في كثير من المناطق السـورية ولكن تلك المحاولات اصـطدمت برفض النظام السوري استعادة

اللاجئيـن لعجـزه مالياً عـن توفير البنى التحتية والخدمات ولاسـتخدامهم ورقة ضـغط للدفع باتجاه تطبيـع العلاقـة مع النظـام، وكذلك بموقف العواصـم الغربية والمنظمات الدولية الـذي يفرض معيار العـودة الطوعيـة والآمنة على خلفية إبقاء اللاجئين في لبنان والتشـديد علـى منع هجرتهم الى أوروبا وربط العودة بالحل السياسـي في سـوريا، وكان آخر مؤشر على ذلك القرار الذي صوّت عليه البرلمان الأوروبـي في 12 تموز/يوليو الماضـي بدعم إبقاء اللاجئين السـوريين في لبنـان، علماً أن لبنان على المستوى القانوني ليس بلد لجوء وإنما فقط بلد عبور كونه غير موقعٍ على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

خامساً: أحداث أمنية متفرقة

حفـل العـام 2023 بمجموعـة من الأحـداث الأمنية كانـت كل كفيلة بإشـعال فتيل الفتنـة وإرباك الإسـتقرار الأمني الهش في لبنان في ظل الأزمة الاقتصـادية – المعيشـية وانعكاسها على واقع القوى الأمنية والعسكرية.

1. كمين لليونيفيل في العاقبية في 14 كانون الثاني/يناير:

أثناء توجّه دورية يونيفيل من الجنوب إلى بيروت، ضـلّت طريقها وسـلكت طريقاً فرعية داخل بلدة العاقبية، فجرى تطويقها بالسـيارات من قِبل مدنيين، ثم حضـرت سيارات يستقلّها مسلَّحون، وانهالوا بالضرب على أبواب السيارة وخلعوا باب الصندوق وبدأوا بالاستيلاء على مُعداتها. عندها عمد السائق إلى صـدم السـيارة المتوقفـة أمامه وانطلق محاولاً الفرار، وبدأ المسـلَّحون إطـلاق النار من الخلف، فأصـيب السـائق برصاصة في مؤخرة رأسـه، ما أدى إلى فقدان السـيطرة على الآلية العسكرية التي اصطدمت بجدار وانقلبت على جنبها الأيمن. ووجه القضاء اللبناني الاتهام لخمسة أشخاص من بينهم عنصر قام حزب الله بتسليمه تطويقاً لتداعيات الحادثة.

2. مناورة عسكرية لحزب الله في جنوب لبنان في 21 أيار/مايو

نفّذ حزب الله مناورة عسـكرية في بلدة عرمتى الجنوبية على بعد 20 كيلومترا من «الخط الأزرق» الفاصـل بين لبنان وفلسـطين المحتلة، وبحضـور وسـائل إعلام محلية ودولية، شـارك فيها 200 من عناصـر الحزب الذين استخدموا الأسـلحة الحيّة والثقيلة، واستعرضوا راجمات الصواريخ، فضلا عن

محاكاة افتراضية لعملية اقتحام أراضي الاحتلال عبر تفجير الجدار الفاصل.

مثّلت المناورة استعراض قوة للداخل والخارج على قاعدة أن الحزب هو الأقوى والأقدر لبنانياً، وأن تغير التحالفات الإقليمية لن يكون على حسابه ووجوده، بالإضافة الى تكريس سياسة الردع بوجه الكيان الصـهيوني ومنع العدو من المس بقواعد الاشـتباك، بالإضافة الى رسالة طمأنة لقاعدته الشعبية التي تفاعلت بقوة مع المناورة.

داخليا، وعقب اجتماع رئيس حكومة تصـريف الأعمال نجيب ميقاتي مع المنسـقة الخاصـة للأمم المتحدة، قال ميقاتي: «الحكومة اللبنانية ترفض أي مظهر يشكل انتقاصاً من سلطة الدولة وسيادتها، والإشـكالية المتعلقة بموضـوع سـلاح حزب الله ترتبط بواقع يحتاج إلى وفاق وطني شـامل». كما قام 31 نائباً بعقد مؤتمر صـحفي طالبوا فيه بإنهاء الحالة المسـلحة لحزب الله عبر تطبيق اتفاق الطائف وحصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الأمنية.

3. اشتباكات مخيم عين الحلوة 29 تموز/يوليو – منتصف أيلول/سبتمبر

اندلعت الاشتباكات في مخيم عين الحلوة، أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بين مسلّحين من حركة فتح من جهة ومسـلّحين آخرين من عصـبة الأنصـار – التي نفت مشاركتها في وقتٍ لاحقٍ – وفصـائل أخرى صـغيرة من جهة ثانيّة. بدأت الإشتباكات مع اغتيال القيادي في حركة فتح في المخيم أبو أشرف العرموشي برفقة أربعة من مرافقيه في كمينٍ مسلّحٍ لم تُعلن أيّ جهةٍ مسؤليّتها عنه، وتسببت الاشتباكات إلى مقتل وجرح العشرات من المسلحين (أكثرهم من حركة فتح)، والتسبب في نزوحِ مئات العوائل الفلسطينية فضلًا عن تضرر مدرستين تابعتين لوكالة الأونروا.

ألحقت الاشـتباكات خسـائر سياسية كبيرة بالقضـية الفلسطينية والوجود الفلسـطيني في لبنان، وأساءت لقضية السلاح الفلسطيني ودوره، وللعلاقة مع المجتمع اللبناني. كما ظهر أن حركة فتح تريد استغلال الفرصة لتحقيق مكاسب عسكرية واسعة ضدّ جميع خصومها في المخيم لكن ذلك الانتصار لم يتحقق.

4. مقتل قيادي في القوات اللبنانية في جنوب لبنان في 2 آب/أغسطس

ارتفعت، بعد جريمة قتل عضو المجلس المركزي منسق منطقة بنت جبيل السابق في حزب «القوات اللبنانية» الياس حصروني الذي وجد مقتولاً في منطقة «عين إبل» في جنوب لبنان، الدعوات إلى كشف

هوية الفاعلين، نظراً لدقّة الوضع في المنطقة المختلطة طائفياً وتداعيات ذلك السياسية والطائفية.

وبعد ستة أيام على الإعلان عن مقتل الحصورني، تداول ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديـو مأخـوذ من كاميرات المراقبة في البلدة، يظهر اعتراض سـيارته من قبل سـيارتين، قبل أن يتم اقتيادها إلى منطقة نائية حيث عثر عليه جثة هامدة إلى جانب سيارته. علماً أن «عين إبل»، هي واحدة من أربع قرى يسكنها مسيحيون في قضاء «بنت جبيل» وهي (عين إبل - دبل - القوزح - رميش).

5. انقلاب شاحنة سلاح لحزب الله في الكحالة في 10 آب/أغسطس

بدأت الحادثة مع انقلاب شـاحنة مُحملة بذخائر عسـكرية تابعة لحزب الله أثناء مرورها بكوع حاد على طريق عام أمام كنيسـة بلدة الكحالة، ولدى انقلابها ومحاولة توجّه الأهالي نحو الشـاحنة لمعرفة هويتها ومضمون حمولتها، قام عناصر المرافَقة للشاحنة بمنع الأهالي من التقدم نحو الشاحنة، الأمر الذي أدى إلى وقوع حالة من التوتر بين الأهالي والعناصر الحزبية المرافقة للشاحنة تخلله إطلاق نار بين الطرفين كان نتيجته سقوط أحد أبناء المنطقة بالإضافة الى مسلّح لحزب الله.

إنتهت المواجهة مع انسـحاب العناصـر الحزبية من المنطقة مع بقاء الشـاحنة المحملة بالسـلاح مقلوبة، حيث ضـرب الجيش اللبناني طوقاً أمنيا في محيطها مانعاً الأهالي من التقدم نحوها، وعاجل إلى العمل على سحب الذخائر ونقلها إلى مستودعاته.

خرج حزب الله من هذه الحادثة متضـرراً سياسـياً لناحية علاقته مع المسـيحيين، وذلك في ظل ظهـور القـوات والكتائب والاحـرار والتيار الوطني الحر بالموقف الواحد المتضـامن مع أهالي منطقة الكحالة.

سادساً: عملية طوفان الأقصى والعدوان على غزة وجنوب لبنان

بـدأت سلسـلة مواجهات عسـكرية بين حـزب الله والعدو الإسـرائيلي على طول حدود فلسـطين المحتلة في اليوم التالي لعملية «طوفان الأقصى» في 7 تشرين الأول/اكتوبر شارك فيها بشكل محدود مجموعات من قوات الفجر وكتائب القسام وسرايا القدس.

بلغـت حصـيلة تداعيات عدوان الكيان الصـهيوني على جنـوب لبنان منذ انـدلاع المواجهات على الحـدود الجنوبيـة وحتى 24 كانون الأول/ديسـمبر، 1768 هجوماً اسـرائيلياً علـى 91 قرية لبنانية،

وسـجل نزوح أكثر من 64.000 نازح من جنوب لبنان، واحتراق 47.000 شـجرة زيتون بفعل القصـف بالقنابل الفوسـفورية وغيرها، ونفوق حوالي 200.000 طائر، 700 رأس ماشـية[1]، وبلغ عدد الشهداء 120 شـهيد لحـزب الله بحسـب بياناته المتتالية، و 23 شـهيد من بين المدنيين ومـن بينهم عدد من الإعلاميين.

أما خسـائر العدو الصـهيوني فتجاوزت 354 إصـابة بين قتيل وجريح، وإخلاء 43 مستوصـنة في شمال فلسطين بما يوازي 70.000 مستوطن، وضرب 40 موقع عسكري بـ 275 استهداف، وضرب 21 نظام تشويش و 47 رادار و 77 منظومة مسيرات و21 آلية، بالإضافة الى إجبار العدو الصهيوني على وضع ما يقرب ثلث جيش الكيان على الجبهة الشمالية أي جبهة جنوب لبنان.

على مسـتوى مواقف القوى السياسـية، فـإن جميع الأفرقـاء اللبنانيين، وعلى اختـلاف توجهاتهم وطوائفهم، اتفقوا على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، لكنهم اختلفوا حول آلية التعامل مـع جبهـة الجنـوب بين مـن يدعو الى تحييـد لبنان وعدم فتح جبهـة الجنوب وتوريـط لبنان في هذه الحرب في ظل الأوضـاع الصـعبة السياسـية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشـها البلاد، والإكتفاء بالتحرك الدبلوماسـي لتحصـين لبنان من هذه الحرب تحت غطاء القرار 1701؛ بينما يرى فريق آخر أن المجتمـع الدولـي المنحاز للعدو الصـهيوني والذي يعطي الأولوية لمصـالح العـدو وأمنه لن يلتفت الـى المصـلحة اللبنانية بعدم حصـول الحرب إلا إذا شـعر بوجـود نوع من توازن الرعب الذي يشـكل خطراً على أمن الكيان من خلال عمليات الرد المدروس على اعتداءات الكيان الصـهيوني وفق قواعد الإشـتباك المتعارف عليها بما لا يشـكل مبرراً للكيان الصـهيوني لتوسـيع الحرب، وذلك بالتوازي مع الجهد البلوماسي.

هذا ولقد وظّف حزب الله مشـاركته في ما سُـمّي «بحرب الإشغال» لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تصـحيح صـورته التي تشـوهت بسـبب تدخله في أحداث سـوريا، والتدمير الممنهج لأجهزة التنصـت والتشويش والمراقبة للعدو الصـهيوني بما يتيح حرية أكبر على الحدود، وتعزيز شعبيته على المسـتوى الداخلـي بعـد فترة طويلة من الإنقسـام الطائفي حولـه، وإثبات قدرته على السـيطرة على الحدود الجنوبية إشـعالاً وتهدئة بما يجعله رقماً أساسـياً في أي مبادرة خارجية متعلقة بلبنان، وتعزيز «محـور المقاومـة» الـذي توجهه إيران بمـا يؤمّن مظلة حماية لحزب الله ضـد أي اعتـداء من الكيان الصهيوني في المستقبل.

(1) تقرير UNDP – «حرب غزة: نتائج أولية حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على لبنان» – ديسمبر 2023

بالمقابـل فإن حجم مشـاركة حزب الله، المحكـوم بالواقعية نظراً للواقع الاقتصـادي والإجتماعي والسياسي في لبنان، أضعفت شعار «وحدة الساحات» الذي رفعته بدايةً المقاومة الفلسطينية في إشارة الى وحدة الساحات بين غزة والضفة الغربية وومناطق الـ 48 والقدس، والذي تلقفته إيران في ظروف المواجهـة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بخصـوص ملفها النووي وتمددها في المنطقة، وفي سـياق تهديدات متكررة من الكيان الصـهيوني باسـتهداف حزب الله في لبنان أو باستهداف المشروع النووي الإيراني نفسه.

إلا أن استقلالية حركة حماس في الإعداد والقرار المتعلقين بعملية «طوفان الأقصى»، وهو ما أكده كل مـن أميـن عام حزب الله ومرشـد الثورة في إيران بإعلانهما عدم علمهما بالعملية، أعادت ترسـيم شعار وحدة الساحات الى استقلالية حركة المقاومة الفلسطينية في قرارها والتنسيق والتكامل مع كل ما يخدم معركتها في تحرير فلسطين دون أن تكون جزءاً من محور متعلق بصراعات المنطقة.

والموقف نفسـه ينسـحب على الجماعة الإسلامية التي دخلت على خط عمليات المقاومة في وجه الاعتداءات الصـهيونية على الأراضـي اللبنانية وللمساهمة في معركة إشغال العدو وردعه عن التفكير بالحرب الشـاملة، وذلك انطلاقاً من اسـتقلالية القرار والتنسـيق مع كل ما يساهم في تحقيق أهداف المواجهة والصـراع مع العدو الصهيوني، دون الإنضمام لأي محور من محاور الصراعات في المنطقة، مع الحرص على مسـتوى من العمليات لا يجر لبنان الى حرب شـاملة مع العدو الصـهيوني، مع التأكيد على واجب الدفاع عن الأرض مع جميع اللبنانيين فيما لو بادر العدو الصهيوني لتلك الحرب.

وفيمـا يتعلّق بسـيناريو الحرب الشـاملة على لبنان، فتشـير جميـع المعطيات الـى تراجعه حالياً، فالولايـات المتحدة التي تسـتعد للدخول في جو الانتخابات الرئاسـية فيها ليسـت راغبـة ببؤرة توتر إضـافية بهذا الحجم ولا تريد أيضـاً أن يجرها أي تهور للكيان الصـهيوني في هذا المجال للإنغماس العسكري المباشر في مثل هذه العملية مما يؤثر بشكل مباشر على الناخب الأمريكي وخياراته خاصةً وأن إدارة بايدن تجري محادثات مع إيران خلف الكواليس، وهذا ما عبر عنه المبعوث الأمريكي آموس هوكسـتين في زيارتيه الى لبنان بأن الولايات المتحدة لا تريد حرباً في لبنان، وأنها ترغب بالمسـاهمة في ترسـيم الحدود البرية كما فعلت بالحدود البحرية تخفيفاً للاحتقان. أما العدو الصهيوني، فجيشه أصـبح منهكاً رغم كل الدعم الغربي له على مسـتوى المعدات والخبرات، تحت وقع ضـربات المقاومة في غزة وهو يدرك كلفة فتح جبهة أخرى في شمال فلسطين ولكن بنيامين نتنياهو قد يسعى في سبيل انقاذ مستقبله السياسي لوضع إدارة بايدن أمام خيار صعب بين مساعدتهم في هذه المواجهة أو تكبّد

ثمن سياسـي نتيجة الإحجام عن ذلك. من الجهة الأخرى، فإن لبنان يعاني من أسـوأ أزمة اقتصـادية وسياسـية لا تجعلـه قادراً على تحمل تبعات هكذا حرب، ممـا لا يتيح لحزب اللّه التفكير بالمبادرة في هذا الاتجاه، فضـلاً عن عدم جهوزية إيران لتطور هكذا حرب لصـراع إقليمي شـامل تكون هي طرف فيه.

بالمقابـل، فـإن السـيناريو الأرجـح هو إقدام حزب اللّه على سـحب هادئ لقوة الرضـوان من على الحدود، وإعادة التفعيل التدريجي للقرار الدولي رقم 1701 الذي أنهى حرب العام 2006، بما لا يعتبر انتصـاراً للعدو أو هزيمة للحزب، وبما يتيح للعدو الصـهيوني إعادة المستوطنين الى مستوطنات شمال فلسطين. هذا السيناريو الراجح مرتبط حكماً بتطور الأوضاع في غزة واستمرار صمود المقاومة فيها، وقد يسـبقه توسـيع الضربات الجوية للعدو الصـهيوني في لبنان للضغط لتسريع الوصول الى مثل هذ السيناريو.

سابعاً: الخلاصات

لقـد أوجـدت عملية ترسـيم الحدود البحريـة بين لبنان والكيان الصـهيوني فـي نهاية عام 2022 مصـلحة اقتصـادية مشتركة في الحفاظ على الهدوء على المدى القصير، وبقيت احتمالات تجدد هذه الصراعات على المديين المتوسط والبعيد وهو ما أظهره العدوان الصهيوني على غزة وجنوب لبنان.

والأوضـاع في لبنان والمنطقة الآن أصـبحت مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بما يحدث من تطورات في غزة ونتائج هذه الحرب، وذلك لأن ما يجري في غزة سيكون له تداعياته على الأوضاع السياسية، والأمنية، والاقتصـادية فـي المنطقـة بأكملها. وهناك اتجاهيـن محتملين للمرحلة المقبلة، أمـا تنجح المقاومة في حرب غزة وتحقق انتصـاراً ميدانياً، وتفشـل قوات الاحتلال ومن يؤيدها من الدول، عندها ستكون المقاومة جزءاً من الحلول السياسـية المسـتقبلية فيما يتعلق بفلسـطين، وسـينعكس هذا الأمر على توازنات الحلول في لبنان أيضـاً، أو في حالة توجيه الاحتلال ضـربة قوية في فلسـطين وهذا أحتمال متأرجح بسـبب القدرات التي اثبتتها المقاومة الفلسـطينية، فسـتكون التداعيات سلبية على دور قوى المقاومة في كل المنطقة مما يؤدي بها أن تضطر بالقبول بتقديم تنازلات.

لذلك فإن كل الملفات الداخلية اللبنانية من الملف الرئاسي، الى ملف النازحين السوريين، والأوضاع

الاقتصـادية والمالية سـتبقى متأرجحة في انتظار ما سـتؤول اليه الأوضـاع في غزة لتحديد الموقف النهائي على وقع معادلات المنطقة والأجندات الدولية.

والمطلوب لبنانياً في الوقت الحالي:

أ. **علـى مستوى العدوان على غزة والجنوب اللبناني وتداعياته:** حماية الاسـتقرار الداخلي اللبناني، واستيعاب تداعيات الحرب على كل المستويات، وتعزيز الوحدة الداخلية والتخفيف من التناقضات، وتوثيق جرائم العدو الصـهيوني ومخالفاته للقانون الدولي الإنسـاني، وحركة دبلوماسـية نشـطة تظهّر جرائم العدو واتخاذ مختلف الإجراءات القانونية على مختلف المسـتويات من الهيئة العامة للأمم المتحدة الى مجلس حقوق الإنسـان وصـولاً الى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها. كما من المطلـوب وحـدة الموقف من عدم حيادية لبنان تجاه ما يحصـل في غزة ليس فقط من منطلق أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية مركزية والتضامن مع الحقوق الفلسطينية فقط، وإنما أيضاً من منطلق المصـلحة اللبنانية، إذ أن العدو سـيتفرّغ، في حال انتصـاره في غزة، للساحة اللبنانية لبرمجة الإعتداء عليها وتدميرها، كما إن البعد الاستراتيجي لما يحصل في غزة فيما يتعلق بقناة بن غوريون وطريق الهند – حيفا الى أو أوروبا سيكون له تأثيرات حاسمة على مرفأ بيروت وموقع لبنان كممر اقتصادي.

ب. **علـى مستوى الانتخابات الرئاسية:** لقد أصـبح من الضـروري، في ظل حالة عدم الاسـتقرار في المنطقة، تسريع انتخاب رئيس للجمهورية بعيداً عن الحسابات السياسية المختلفة، وإعادة تكوين السـلطة من خلال تشـكيل حكومة جديدة، حتى يكون لبنان حاضـراً في أي مفاوضـات دولية – إقليمية للوصـول الى تسـوية تنهي العدوان على غزة. هذا يستدعي الإستفادة من أي مناخ خارجي مساعد، والقيام بحوار داخلي في أي صورةٍ كانت للوصول الى تسوية على غرار ما حصل في ملف التمديد لقائدة الجيش في الأيام الأخيرة.

في هذا الإطار تتسـاوى الاحتمالات بين اسـتمرار الفراغ في رئاسـة الجمهورية في ظل التوازنات الحالية لمجلس النواب التي لا تتيح حسم أي من الفريقين التنافس لصالحه بانتظار تطورات المنطقة، أو الوصـول الى تسـوية برعاية خارجية، على ضوء مبادرات اللجنة الخماسية التي تطرح ثلاثة أسماء، نعمة افرام وقائد الجيش واللواء البيسري.

ت. **علـى مستوى الأزمـة الاقتصادية – المعيشية:** يسـتدعي الواقع الحالي من السـلطات التنفيذية

والتشريعية في لبنان الإستفادة من مرحلة الجمود المرتبطة بالحرب، لتحضير الملفات والأرضية للإنطـلاق نحـو التعافي فور سـكوت المدفـع، واتخاذ اجراءات اسـتثنائية من أهمهـا الانتهاء من خطـة معالجة ازمـة الانتظام المالي في القطاع العام، وتحديد مصـير الودائع وكيفية اعادتها الى اصحابها، واعادة الانتظام الى النظام المصرفي.

- ملخص التقرير:

يعيشـ لبنـان منذ نشـأته أزمة بنيوية أنتجت أزمة سياسـية ومالية واقتصـادية، وأزمـة هوية ودور تترجمت في صـراعات مذهبية وطائفية؛ فالمنظومة الطائفية – المالية الحاكمة إذا اتفقت تقاسـمت اقتصاد البلد ونهبته، وإن اختلفت دمرته.

علـى مستوى الملـف الرئاسي، فهـي لا تعتبر انتخابات بالمعنـى الحقيقي للكلمـة نتيجة توازنات المجلس النيابي وصعوبة تأمين النصاب وأغلبية الفوز لأي من المرشحين؛ مما ولّد استعصاءًا في انجاز الاستحقاق الرئاسي.

ولقد باءت جميع جلسات المجلس النيابي الـ 12 بالفشل في ظل إصرار التحالف الذي يضم حزب اللّه وحلفائه على مغادرة الجلسـة وإفقاد النصـاب خوفاً من وصـول رئيس للجمهورية غير مرشـحها. ولكن الجلسـة الأخيرة في 14 حزيران/يونيو كشـفت عن عدم قدرة الطرفين المتنافسـين على إيصال مرشحيهما مما عزز الخيار الثالث الذي بدأ يتقدّم بعد تلك الجلسة.

كمـا دفعت مجموعة عوامل، منها أمن الكيان الصـهيوني، وملف الغـاز والنفط، والخوف من هجرة النازحين السـوريين الى أوروبا، الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وقطر ومصر، الى القيام بسلسلة مبادرات لم تتوصـل الى نتائج حاسـمة. كما أدى الفراغ الرئاسـي الى بروز إشكاليات على مستوى أداء باقي المؤسسات الدستورية أي مجلس النواب ومجلس الوزراء.

على المستوى الاقتصادي، يعيش لبنان أزمة اقتصـادية ومعيشـية حادة نتيجة أداء سياسي تحكمت به عائلات نافذة سـيطرت على نسـبة كبرى من مصـارفه وقطاعاته الاقتصادية ومارست فساداً وسوء إدارة مالية واقتصـادية، وقرار أمريكي بتضـييق الخناق الاقتصـادي على لبنان في إطار العقوبات غلى النظام السوري وحزب اللّه، وتوقف منطق «الاستثناء» الذي كانت تمارسه الدول العربية لتمويل مشاريع اقتصادية يديرها نظام نخرته حالات الهدر والفساد المغطى من القوى السياسية.

ولقـد أظهـرت تقارير المؤسسـات الدولية أن زهـاء 1.46 مليون لبناني و790 ألف لاجئ سـوري، يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وأن أعداد اللبنانيين الذين يحتاجون الى مساعدات الشبكات الاجتماعية المحلية تضـاعف أربع مرات في سـنة واحدة. كما توقعت التقارير أن يعود الاقتصاد اللبناني إلى حالة الركود في عام 2023 نتيجة الإعتداء الصهيوني على غزة، وأن يتسارع معدل التضخم إلى 231.3 % وأن يتراوح الإنكماش الاقتصادي بين 0.6 % و 0.9 %.

ولقد بدأ العام 2023 بموجة كبيرة من التفاؤل حول اسـتخراج **النفط والغاز** من الحقول البحرية، إلا أنه في شهر تشرين الثاني/أكتوبر 2023، أعلنت شركة «توتال إينرجيز» الفرنسية بأنها لم تعثر على غاز في أحد الآبار التي نُقب عنها في البلوك رقم 9، تاركةً سيلاً من التساؤلات حول حقيقة ما حصل وعن مصير قطاع البترول في لبنان، خاصةً وأن هذا الإعلان تزامن مع الاعتداء على قطاع غزة.

وشـكل تدفق **اللاجئين السوريين** الى لبنان منذ اندلاع الأزمة السـورية عام 2011 عبءاً إضـافياً على الاقتصاد اللبناني، كما شكّل مادةً نقاش بين اللبنانيين. تتحدث التقديرات عن وجود مليون ونصف لاجئ سـوري، الجزء الأكبر منهم هم لاجئون اقتصـاديون وليس أمنيون. ولقد تصاعدت خلال (2023) إجراءات منع اندماج اللاجئين السوريين في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية اللبنانية، كما بذلت عدة محاولات للوصول الى حل يعيد اللاجئين السوريين الى بلادهم ولكن تلك المحاولات اصطدمت برفض النظام السـوري اسـتعادة اللاجئين وبموقف العواصم الغربية والمنظمات الدولية الرابط للعودة بالحل السياسي في سوريا.

حفـل العـام 2023 بمجموعـة من **الأحداث الأمنية** كانـت كل واحدةٍ منها كفيلة بإرباك الإسـتقرار الأمنـي الهش في لبنان. فقلد شـهد لبنان كمين لليونيفـل في منطقة العاقبية في جنوب لبنان، ومناورة عسـكرية لحزب الله في الجنوب، واشـتباكات في مخيم عين الحلوة – أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان –، ومقتل قيادي في القوات اللبنانية في جنوب لبنان، وأخيراً انقلاب شـاحنة سـلاح لحزب الله في الكحالة ومواجهة بين الأهالي وعناصر الحزب.

وفي 8 تشـرين أول/أكتوبر، بدأت سلسـلة **مواجهات عسكرية بين حزب الله والعدو الإسرائيلي على طول حدود فلسطين المحتلة** شـارك فيها بشـكل محدود مجموعات من قوات الفجر وكتائب القسـام وسـرايا القدس. ولقد اتفقت القوى السياسـية في لبنان وعلى اختلاف توجهاتهم وطوائفهم على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، لكنهم اختلفوا حول آلية التعامل مع جبهة الجنوب بين الدعوة

الى تحييد لبنان وعدم توريطه لبنان في هذه الحرب في ظل أزمة اقتصـادية اجتماعية ضـاغطة، وبين رد مدروس على اعتداءات الكيان الصـهيوني بما لا يشـكل مبرراً لتوسـيع الحرب. وتشـير المعطيات المتوافـرة أن سـيناريو الحرب الشـاملة علـى لبنان متراجع حاليـاً في ظل عدم الاسـتعداد الأمريكي والإيراني لخوض مواجهة إقليمية – دولية، وتحسّب حزب اللّه للواقع الاقتصادي والسياسي في لبنان، والإنهاك الذي يعانيه جيش العدو الصهيوني جراء ضربات المقاومة في غزة.

لقد أصـبحت الأوضـاع في لبنان والمنطقة مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بما يحدث من تطورات في غزة ونتائج هذه الحرب، لذلك فإن كل الملفات الداخلية اللبنانية ستبقى متأرجحة في انتظار ما ستؤول اليه الأوضاع في غزة لتحديد الموقف النهائي على وقع معادلات المنطقة والأجندات الدولية.

ويستدعي هذا الواقع في لبنان الإستفادة من مرحلة الجمود المرتبطة بالحرب، وحماية الاستقرار الداخلي واستيعاب تداعيات الحرب، وتوثيق جرائم العدو ومخالفاته للقانون الدولي وملاحقته حولها، والتعبير بمختلف الوسـائل المتاحة عن التضـامن مع الحقوق الفلسـطينية، والإسـراع بانتخاب رئيس للجمهورية وتشـكيل حكومة جديدة، وتحضـير الملفات الإصـلاحية والاقتصـالدية والمالية والأرضية للإنطلاق نحو التعافي فور سكوت المدفع.

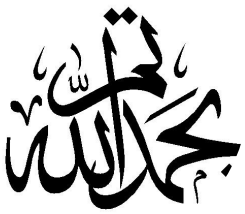
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim
İstanbul Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* **خدمات النادي:**

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021